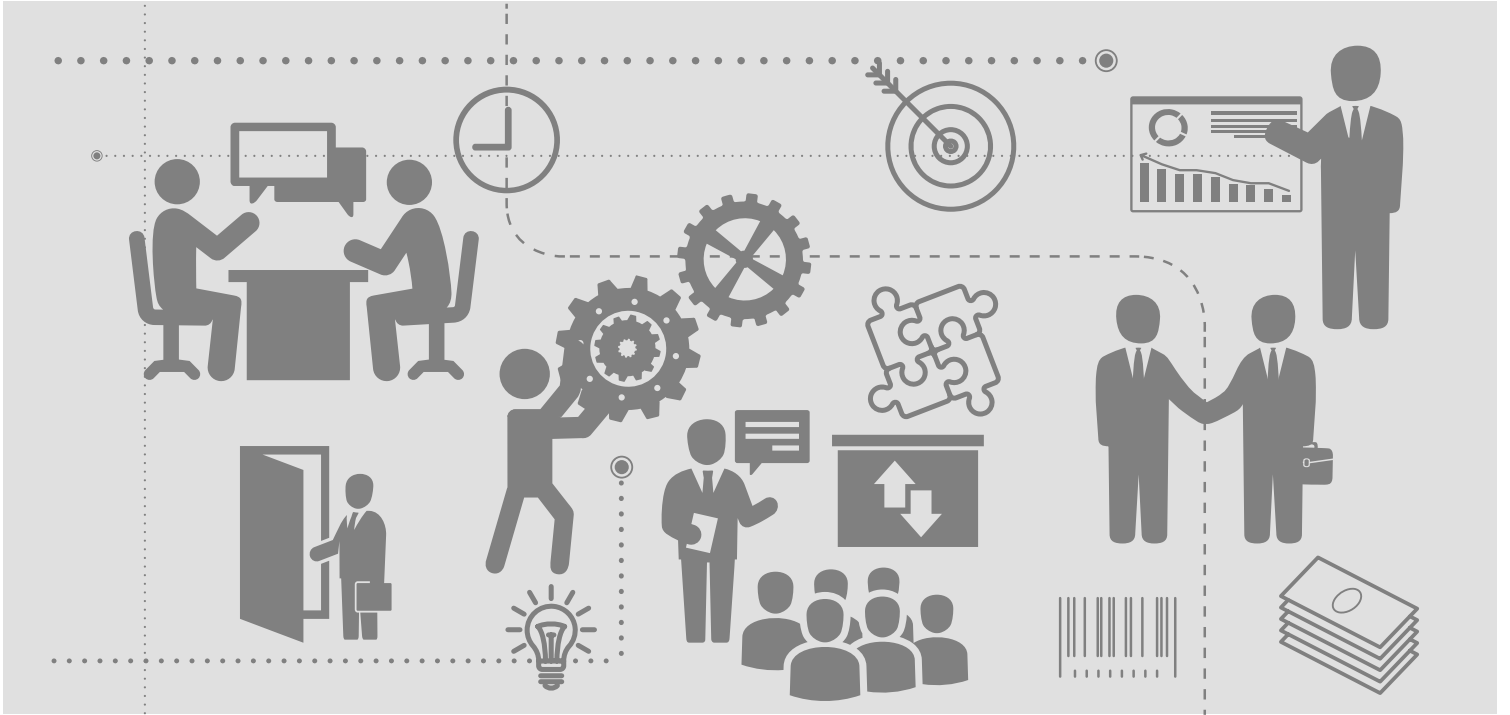




منظمة  
العمل  
الدولية

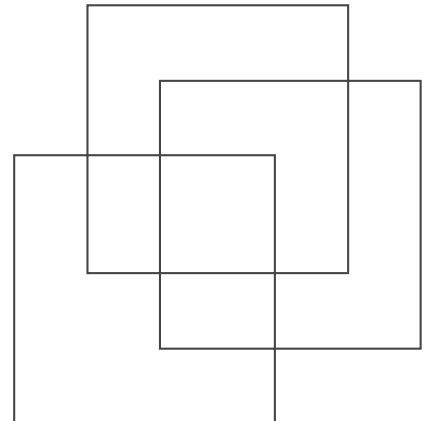
## موجز سياسات: منتدى سياسات عن حصول المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على الخدمات الأسبوع العالمي لريادة الأعمال - مصر ٢٠١٧ (GEW)



٢٠١٨



Global  
Entrepreneurship  
Week  
Egypt 2017



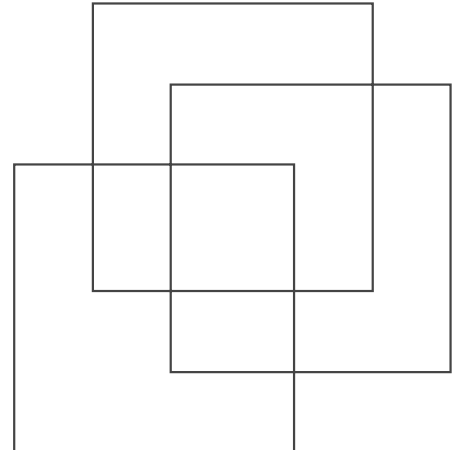




منظمة  
العمل  
الدولية

## موجز سياسات: منتدى سياسات عن حصول المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على الخدمات الأسبوع العالمي لريادة الأعمال - مصر ٢٠١٧ (GEW)

٢٠١٨



حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية، ٢٠١٨

الطبعة الأولى باللغة العربية، ٢٠١٨

تتمتع منشورات منظمة العمل الدولية بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها دون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالنسخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، في منظمة العمل الدولية في جنيف على العنوان التالي: ILO Publications, International Labour Office, CH- 1211 Geneva 22, Switzerland والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات. يجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع [www.ifpro.org](http://www.ifpro.org) للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

---

منتدى سياسات عن حصول المشروعات والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على الخدمات: الأسبوع العالمي لريادة الأعمال - مصر ٢٠١٧

ISBN: 9784-030871-2-92- (print)

ISBN: 9781-030872-2-92- (web pdf)

متاح أيضاً باللغة الإنجليزية: ACCESS- MSME Policy Forum: Global Entrepreneurship Week Egypt 2017 (GEW)

ISBN: 978-92-2-030869-1 (print)

ISBN: 978-92-2-030870-7 (web pdf)

---

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة فيها. الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها. يمكن الحصول على منشورات منظمة العمل الدولية ومنتجاتها عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية للمنظمة الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland.

ويمكن الحصول مجاناً على بيان مصور أو قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه، أو بالبريد الإلكتروني: [pubvente@ilo.org](mailto:pubvente@ilo.org) زوروا موقعنا: [www.ilo.org/publns](http://www.ilo.org/publns)

للحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة:

٩ ش د. طه حسين، الزمالك، القاهرة- جمهورية مصر العربية

تليفون: ٢٧٣٥٠١٢٣ (+٠٢٢)

زوروا موقعنا: [www.ilo.org/cairo](http://www.ilo.org/cairo)

طبع في جمهورية مصر العربية.

٦	تقديم
٧	تمهيد
٨	الملخص
١٠	تناول الموضوع
١٠	١. النفاذ إلى الأسواق
١٠	١.١. نظرة عامة
١٠	٢.١. الموقف الحالي
١١	٣.١. الأثر على السياسات
١٣	٢. الحصول على المعرفة والمعلومات
١٣	١.٢. نظرة عامة
١٣	٢.٢. الموقف الحالي
١٤	٣.٢. الأثر على السياسات
١٦	٣. الحصول على التمويل
١٦	١.٣. نظرة عامة
١٦	٢.٣. الموقف الحالي
١٧	٣.٣. الأثر على السياسات
١٩	٤. امتلاك المهارات الخاصة والابتكار
١٩	١.٤. نظرة عامة
١٩	٢.٤. الموقف الحالي
٢٠	٣.٤. الأثر على السياسات

## تقديم

يعد تحفيز ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها من المحركات الرئيسية لأي اقتصاد ولاسيما في خلق فرص عمل، أحد مجالات العمل الرئيسية لمنظمة العمل الدولية. فقد اعتمد مؤتمر العمل الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، في ١٩٩٨، توصية المنظمة الخاصة «بخلق فرص عمل في الشركات الصغيرة والمتوسطة» (التوصية رقم ١٨٩) تتضمن مجموعة من الارشادات والتوجيهات للدول الأعضاء بعناصرها الثلاثة، الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات العمالية، بشأن إعداد وتنفيذ حزمة من السياسات الوطنية والاستراتيجيات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم إلحاق توصية مؤتمر العمل الدولي لعام ١٩٩٨ بمجموعة من التوصيات والبيانات الختامية الأخرى خلال مؤتمر العمل الدولي في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٥، والتي تضمنت المزيد من التفاصيل حول نهج منظمة العمل الدولية لتمكين ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يعزز من اسهامها في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

كما أن قضية دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة هي من القضايا الشاملة التي تتداخل مع مع أكثر من أولوية من أولويات منظمة العمل الدولية. من تلك الأولويات توفير فرص عمل أفضل وأكثر شمولية، ودعم استدامة الشركات، وتحفيز الانتقال من السوق غير الرسمي إلى السوق الرسمي.

وبشكل عام، فإن الجهود الرامية لتوفير بيئة عمل أفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك مبادرات منظمة العمل الدولية، تقوم على التعامل مع أربعة تحديات رئيسية ترتبط بإمكانية وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلزم من خدمات مالية وغير مالية، التحديات الأربعة هي:

١. الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية،
٢. الوصول إلى المعارف حول مهارات الإدارة الفعالة للأعمال التجارية، والبيانات الأساسية المدققة عن السوق،
٣. الوصول إلى رأس المال، بما في ذلك برامج التمويل الموضوعة خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة،
٤. الوصول إلى أيدي عاملة ذات مهارة عالية، والوصول إلى حلول مبتكرة للأعمال وتكنولوجيا المعلومات.

وفي مصر، نشهد في الوقت الحالي زخماً متزايداً لتعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في توليد فرص العمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي. ولا شك أن انشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر يعد أكبر دليل على عزم الحكومة المصرية توفير بيئة مواتية لدعم نمو واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد ساهم مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة في جهود دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال تقديم الدعم الفني لوزارة التجارة الصناعة من أجل تطوير الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر. واستجابة لطلب الحكومة المصرية قامت منظمة العمل الدولية بإعداد وتطوير مجموعة من التوصيات الخاصة بالسياسة بجانب تقديم استشارات للتطوير المؤسسي، وذلك بهدف رفع كفاءة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر الذي تم إنطلاقه حديثاً.

ويعد «منتدى السياسات: حصول المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر على الخدمات المالية وغير المالية»، الذي جرى تنظيمه من جانب منظمة العمل الدولية والمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة بمناسبة بدء الأسبوع العالمي لريادة الأعمال-نوفمبر ٢٠١٧، بمثابة خطوة أخرى في التعامل مع التحديات الرئيسية الأربعة التي تواجه الشركات المتوسطة والصغيرة في مصر. وقد كان من دواعي سرورنا أن نرى مختلف أصحاب المصلحة من الخبراء وصانعي القرار ممن شاركوا في المنتدى يناقشون الوسائل الممكنة والإجراءات اللازمة لدعم بيئة عمل، ليس فقط الشركات المتوسطة والصغيرة، ولكن أيضاً المشروعات متناهية الصغر ورواد الأعمال المحتملين. ولضمان أن التوصيات والنتائج التي خلص إليها المنتدى وإتاحتها خارج نطاق المشاركين في المنتدى، تم إعداد موجز السياسات هذا ليتضمن مجموعة من التوصيات القابلة للتنفيذ وليكون بمثابة مرجع يخدم دائرة الحوار الأوسع بشأن دعم دور الشركات المتوسطة والصغيرة في مصر.

وفي السياق، أود أن أعرب عن تقديري وامتناني لجميع المشاركين في المنتدى، من مسؤولين حكوميين، ومن صانعي السياسات، ومن الخبراء والعاملين في مجال التنمية بشكل عام، وممثلي القطاع الخاص، الذين حرصوا على أن يخرج المنتدى بنتائج وتدخلا مفرحة قابلة للتنفيذ لتوفير بيئة مواتية لنمو واستدامة الشركات المتوسطة والصغيرة.

بيتر فان غوي

مدير الفريق الفني للعمل اللائق لدول شمال افريقيا

ومكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

## تمهيد

نجحت حكومة جمهورية مصر العربية في تدشين حزمة من تدابير الإصلاح الاقتصادي منذ عام ٢٠١٦ بهدف تحقيق إعادة التوازن في الاقتصاد المصري وتوفير بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص. ومع شريحة كبيرة، بل ومتنامية من الفئة العمرية من الشباب، تواجه مصر ضغوطاً متزايدة لاستيعاب نحو ٧٠٠,٠٠٠ من الشباب لانضمامهم إلى سوق العمل سنوياً. وللتعامل مع هذا الوضع، تسعى السياسة الاقتصادية الحالية التي تنتهجها مصر إلى توفير فرص العمل، وذلك من خلال تحفيز فرص الاستثمار ودعم أنشطة القطاع الخاص وتعزيز مشاركة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات في الاقتصاد المصري. وعلى أية حال، فإنه من الصعوبة بمكان اعتبار زيادة الأعمال وكأنها السبيل الوحيد للسعي نحو تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل. وتُشير الدراسات السابقة إلى أن ذلك من الممكن فقط إذا تمت إتاحة بيئة مؤسسية وسياسية مواتية داعمةً لأنشطة الأعمال، والتي من شأنها توجيه أنشطة القطاع الخاص نحو زيادة الأعمال القائمة على الابتكار والإنتاجية في إطار رسمي منظم غير عشوائي. ورُغم أن ثمة دلالات على توسع منظومة زيادة الأعمال، الأمر الذي يرجع لأحد سببين؛ إما كنتيجة طبيعية لآليات السوق أو للتدخلات الحكومية المباشرة؛ إلا أنه لا تزال «إمكانية الحصول على الخدمات» هي إحدى قضايا زيادة الأعمال.

إن الوصول إلى الخدمات (المالية وغير المالية) كان هو محور منتدى السياسات الذي عُقد بمناسبة بدء الأسبوع العالمي لزيادة الأعمال والذي شارك في تنظيمه كل من منظمة العمل الدولية والمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة (ICSB) والشبكة العالمية لزيادة الأعمال (GEN). وقد حضرَ هذه الفعالية نخبة من الخبراء ومُقدمي الخدمات وصانعي السياسات ومُتخذي القرار، فقد تم تنظيم جلسات نقاشية في صورة أربع مجموعات لتناول الموضوعات الرئيسية: النفاذ إلى الأسواق، الحصول على المعرفة والمعلومات، الحصول على التمويل، وامتلاك المهارات الخاصة والابتكار. هذا وقد حضر منتدى السياسات السيد المهندس وزير التجارة والصناعة، فيما تداول السادة الحضور والمشاركين النتائج والتوصيات التي خَلصتُ إليها هذه النقاشات. ويركز هذا الموجز على التوصيات التي أثمرتُ عنها جلسات النقاش والتي تتماشى مع التوجهات العامة ذات الشأن.

## الملخص

علينا أن نعتزف بمحدودية نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق المحلية والدولية، الأمر الذي يُعزى إلى عدم كفاية المعلومات المتاحة لدى أصحاب المشروعات حول معدلات الطلب في الأسواق، بل ويتعذر عليهم إقامة روابط مع كبرى الشركات وذلك للعديد من الأسباب؛ يأتي على رأسها قلة الثقة في عنصر الجودة والتخوف من عدم التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمواعيد توفير المنتجات أو تقديم الخدمات. ناهيك عن أن اشتراطات التصدير وإجراءاته ونقص الدراية بالفرص التصديرية تقف حجر عثرة في سبيل القدرات الواعدة لشريحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.

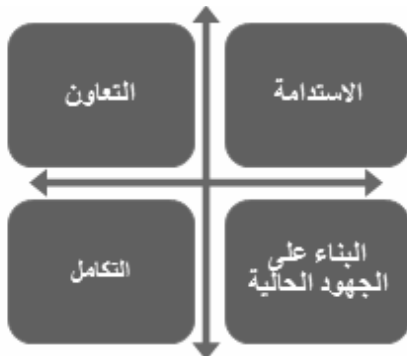
في السياق نفسه، فإن المعلومات حول الأسواق المحلية والدولية والإجراءات التشريعية والتنظيمية والجهات القائمة التي تُقدم الخدمات والبرامج التدريبية المتاحة وغيرها الكثير والكثير، جميعها على درجة من الأهمية لأصحاب المشروعات، وذلك لاستكشاف الفرص وتحقيق النمو. على صعيد آخر، فإن ساحة خدمات تطوير الأعمال لم ترتق بعد إلى درجة النضج، فضلاً عن أنها قائمة على جانب ما يمكن عرضه من خدمات وليس ما هو مطلوب.

وثمة ساحة أخرى تشهد المزيد من التحسينات، ألا وهي الحصول على التمويل، إذ يدعم البنك المركزي المصري مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف إلى زيادة نصيب هذه الفئة من المشروعات من إجمالي محفظة الإقراض لدى البنوك إلى ٢٠ بالمئة. وعلى نفس المنوال، تزيد المؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك صناديق رأس المال المخاطر وشركات التأجير التمويلي والتأمين وشراء والتخصيم، من خدماتها وزيادة الوصول لأصحاب المشروعات. ومع ذلك، فإنه غالباً ما يكون رواد الأعمال على غير دراية بالخدمات المالية المتاحة، فضلاً عن عدم الإلمام بالنواحي المالية واللازمة لإدارة أعمالهم والحصول على التمويل.

وأخيراً، فإن عدم توفر العمالة الماهرة يُعيق المشروعات الصغيرة في سبيلها نحو الازدهار والتوسع. إضافةً إلى أن تحسين الحصول على التكنولوجيا والابتكار، إلى جانب العمالة المدربة الماهرة، من شأنه زيادة فرص شريحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو، بما يُساهم في إدراج عائدات كبيرة عليهم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

## تأثيرات السياسة وتداعياتها

فيما يلي استعراض وملحة عن الموقف الحالي لكل مجال من مجالات الحصول على الخدمات، يليه مجموعة من الإجراءات المُفضلة المُوصى بها، والتي تمت مناقشتها خلال فعاليات منتدى السياسات. ومن الجدير بالذكر أنه تم إبراز أهمية الأربعة مبادئ الرئيسية التالية خلال المناقشات: التعاون والاستدامة والتكامل والبناء على الجهود الحالية.





ويُلخص الجدول التالي التوصيات التي أثمرتُ عنها حلقات النقاش، حيث ترد الإجراءات الخاصة بكل توصية في القسم ذي الصلة.

الحصول على المعرفة والمعلومات	النفوذ إلى الأسواق
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ إتاحة المعلومات حول الخدمات التي تُقدمها مُختلف الجهات المعنية .</li> <li>■ زيادة الوعي بشأن التغيرات في البيئة التنظيمية.</li> <li>■ دعم تعليم مهارات ريادة الأعمال.</li> <li>■ تعزيز خدمات تطوير أنشطة الأعمال القائمة على الطلب.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ زيادة الوعي بخدمات دعم الصادرات.</li> <li>■ تسهيل الحصول على تمويل الصادرات.</li> <li>■ بناء القدرات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حول معايير الجودة والمواصفات.</li> <li>■ ميكنة إجراءات التصدير.</li> </ul>
امتلاك المهارات الخاصة والابتكار	الحصول على التمويل
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تحفيز الشركات الكبيرة على تقديم التدريب والتعليم الفني والمهني للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.</li> <li>■ تعزيز جودة برامج التدريب والتعليم الفني والمهني.</li> <li>■ مواءمة برامج التعليم وبناء القدرات مع احتياجات السوق.</li> <li>■ تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على الاستثمار في واستخدام تكنولوجيا المعلومات.</li> <li>■ زيادة الوعي بشأن مميزات تكنولوجيا المعلومات ومقدمي هذه الخدمات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تقديم برامج تُساعد على الإلمام بالنواحي المالية وخدمات تطوير أنشطة الأعمال لفئة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.</li> <li>■ بناء قدرات المؤسسات المالية في القضايا التي تخص المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.</li> <li>■ سرعة الرد على طلبات التمويل التي ترد من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.</li> <li>■ استحداث خدمات التصنيف الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.</li> <li>■ زيادة وعي المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالفرص والخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية.</li> <li>■ تبني الهيئة العامة للرقابة المالية لمبادرات مماثلة لمبادرة الشمول المالي بالبنك المركزي المصري.</li> <li>■ دعم الخدمات المالية التكنولوجية.</li> </ul>

## تناول الموضوع

### ١. النفاذ إلى الأسواق

#### ١.١. نظرة عامة

أصبح اغتنام أصحاب المشروعات فرصة حيازة حصة من السوق الاستهلاكي الكبير في مصر وسهولة النفاذ للأسواق الدولية (في ضوء الموقع المتميز لمصر) أمرًا تنافسيًا، بل أضحت ضرورة ملحة. وفي تقرير التنافسية العالمية للعام ٢٠١٧-٢٠١٨، احتلت مصر المرتبة ١٠٠ من بين ١٣٧ دولة، ليعكس ذلك تحسنًا طفيفًا مقارنة بالمراكز التي حققتها مصر على مدار الخمسة أعوام السابقة. ويوضح التحليل أن المؤشرات المرتبطة مباشرةً بالنفاذ إلى الأسواق سجّلت في معظمها مراكز متأخرة. ورغم أنها حازت المرتبة ٢٥ في حجم السوق، غير أنها حلت في المركز ٩٠ في فعالية سوق السلع، وذلك للعديد من الأسباب؛ منها على سبيل المثال لا الحصر، عدم فعالية سياسات مكافحة الاحتكار والاعتماد على الواردات. علاوةً على عدم فعالية سوق العمل وانخفاض مستويات الإنتاجية، ويؤدي ذلك إلى ضعف الموقف التنافسي للمشروعات. وتُعتبر أعداد ومستوى جودة الموردين منخفضة نسبيًا، بما يعيق المدخلات ويؤثر على قيمة المنتج مقابل المال. كذلك فإن ارتفاع معدلات التضخم والاتجاهات التي تتنبأ بحدوث زيادة في هذه المعدلات تؤثر على أسعار مدخلات الإنتاج والمنتجات لهذه المشروعات، وذلك رغم وجود تحسنات إيجابية في معدل التضخم مؤخرًا على مدار الشهرين الماضيين. ومن ثم، فإن نفاذ الشركات إلى بيئة أقل تنافسية يعيق أنشطتها، وتتفاقم هذه المشكلة عندما يتعلق الأمر بالمشروعات الصغيرة التي تُعاني من ضعف قدراتها ومحدودية وصولها للأسواق.

#### ٢.١. الموقف الحالي

يواجه قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر صعوبات في النفاذ إلى الأسواق المحلية والدولية على السواء وذلك لأسباب عدة. فعلى صعيد أنشطة الأعمال، فمن المستبعد استثمار شريحة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في إجراء بحوث سوقية أو استقدام خبراء تسويق أو الانضمام إلى شبكات للتوزيع. ولذلك، فإن إقامة روابط مع الشركات الكبيرة يُحتم على شريحة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إثبات جدارتهم بذلك والتزامهم بنفس المعايير التي تشترطها الشركات الكبيرة، الأمر الذي يتطلب بدوره الحصول على معلومات عن مستويات الجودة وخدمات تطوير الأعمال وغيرها. هذا وتُقدّم جمعيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعض المعلومات، غير أن قدرات هذه الجمعيات والوصول إليها محدود.

وعلى الصعيد الدولي، فإنه عادةً ما يكون هناك قصور لدى فئة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الأداء عندما يتعلق الأمر بالتصدير. ومن بين العوامل التي تقف حجر عثرة أمام هذه الفئة هي تعذر الوصول إلى القنوات التصديرية وقلّة الوعي وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وصعوبة الحصول على التمويل بتكلفة مناسبة. وحرّي بنا القول بأن تحرير سعر الصرف المصري قد زاد من مكاسب المُصدّرين وتحسين موقفهم التنافسي، غير أن خفض قيمة العملة وحده لن يُثمر عن فتح الأسواق أمام غالبية الشركات، ما لم يكن ذلك مصحوبًا بحزمة من الإجراءات الأخرى التي تُمكن أصحاب المشروعات ورواد الأعمال من النفاذ للأسواق. وعليه، فإن مساعدة شريحة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للنفاذ إلى الأسواق التصديرية، إما على نحو مباشر أو غير مباشر، من خلال توفير روابط مع الشركات الكبيرة، سوف يصب في صالح تحقيق نمو تلك المشروعات.

وفي هذا الصدد، فإن إحدى الطرق الفعّالة لتطبيق ذلك هو إدماج المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في سلاسل القيمة الحالية، حيث يتم ربطها بالشركات الكبيرة على نحوٍ رسمي في سلسلة القيمة إلى جانب تقديم الخدمات (على سبيل المثال التسويق والمعلومات) لسلاسل القيمة ككل. وقد تبنت وزارة التجارة والصناعة مؤخراً هذا النهج، عن طريق تشكيل لجان قطاعية (والتي تضم ممثلين عن القطاع الخاص) لتحديد المعوقات والحلول في سلاسل القيمة للقطاعات ذات الأولوية. وقد تأسست في ٢٠١٧ هيئة تنمية الصادرات لتكون هي الجهة الحكومية الموحدة التي تختص بدعم الصادرات والإشراف على استراتيجية زيادة الصادرات المصرية؛ حيث تضم بعض الجهات مثل مكاتب التمثيل التجاري ونقاط التجارة الدولية ومركز تدريب التجارة الخارجية، ومن ثم ضمان توحيد الجهود وعدم إهدارها.

هذا ويتعين على أصحاب المشروعات ورؤاد الأعمال أن يكونوا على دراية بالاحتياجات والاتجاهات السوقية والجهات المقدمة للخدمات والبيئة التشريعية على نحوٍ عام، بما يشير إلى العلاقات المتداخلة والاعتماد المتبادل على مختلف محاور السياسة وإبراز أهمية تطبيق نهج شامل للتنمية.

### ٣.١. الأثر على السياسات

إن السياسات والبرامج التي تستهدف تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق بحاجة إلى العمل على محاور مختلفة. المحور الأول هو تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال زيادة الوعي وبناء القدرات لتمكينهم من تقديم منتجات وخدمات تستوفي معايير الجودة. ويأتي هنا دور الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في مجال المعايير وإدارة الجودة والتي تستهدف تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للعمل مع الشركات الكبيرة، فيما يتعلق بموضوعات الجودة والاتساق وسرعة تسليم المنتجات والخدمات. ومن ثم، فإنه من المفترض أن تساعد أنشطة منح الشهادات أو الاعتماد في مساعدة الشركات الكبيرة على تحديد شريحة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي من الممكن إقامة روابط معها. في السياق نفسه، فمن شأن خدمات تطوير الأعمال والتدريب الفني والمهني مساعدة المشروعات الصغيرة على التوسع من خلال المزيد من فرص النمو الواعدة.

وفيما يتعلق بالجاهزية للتصدير، فتشمل المعلومات عن التشريعات واللوائح، إلى جانب معدلات الطلب في الأسواق الدولية والأنشطة التنموية والاتجاهات الدولية وغيرها. وثمة عامل آخر ينبغي التركيز عليه وهو تمويل التصدير وهي النقطة التي غالباً لا تحظى بالاهتمام الكافي عند مناقشة موضوع الحصول على التمويل. فأصحاب المشروعات ورؤاد الأعمال بحاجة إلى فهم مختلف الاشتراطات والخيارات المتاحة للتمويل. على صعيدٍ آخر، فإن المؤسسات المالية (مثل البنوك وشركات التأمين) بحاجة إلى تطوير منتجاتها لكي تتوافق وإمكانات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وعلى نحوٍ عام، فإنه من المفترض أن تستهدف مبادرات دعم الصادرات القطاعات المتطورة التي لها قيمة مضافة كبيرة، وتلك التي تشهد معدلات طلب مرتفعة في الأسواق الأجنبية.

علاوةً على ذلك، فإنه من المتوقع أن تشهد تجمعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة زيادة في النفاذ إلى الأسواق المحلية والأجنبية، وتيسير انتشار المعرفة والوعي بين المشروعات الصغيرة والإسراع من وتيرة تنفيذ أنشطة خدمات تطوير الأعمال وتسهيلها وتحقيق الاستفادة منها.

وعلى صعيد التدخلات الحكومية، فإنه ينبغي أن تركز كثيراً على تيسير إجراءات التصدير وتبسيط الدورة المستندية لتلك العملية، وذلك من خلال زيادة الاعتماد على الميكنة وإلغاء الإجراءات المتكررة وتدريب الموظفين والإشراف عليهم. كما ينبغي أن يتم تصميم المبادرات، وليس بالضرورة أن تكون هذه المبادرات مالية، لتشجيع المشروعات الكبيرة على إجراء التعاقد مع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وإشراكهم في سلاسل التوريد، وذلك كله بالتوازي مع إجراء حصر للشركات والمشروعات وأنشطتها والتي ستساهم في تيسير الخطوة التالية وهي خلق الروابط بين الشركات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويُلخَص الجدول ١ الإجراءات الأساسية مُرتبَةً وفقاً للإطار الزمني للتنفيذ:

#### الجدول ١: النفاذ إلى الأسواق

- أن تشمل مبادرة البنك المركزي المصري للشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وضع حداً أدنى لحصة تمويل الصادرات بالبنوك المصرية.
- تضمين وحدة عن التصدير في الدورات التدريبية والتعليمية التي يتم منحها حول ريادة الأعمال بحيث تشمل الإجراءات، والجهات المقدمة للخدمات، ومعلومات حول آليات خلق الروابط بين الشركات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- بناء قدرات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مجال معايير الجودة والمواصفات:
  - إجراء حصر للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي لها قدرات وفرص واعدة للتصدير.
  - إجراء التدريب الفني والخدمات الاستشارية للمشروعات حول المعايير الخاصة بالمنتجات.
- ميكنة الإجراءات والدورة المستندية للتصدير..

## ٢. الحصول على المعرفة والمعلومات

### ١,٢. نظرة عامة

على الرغم من تفضيل المصريين التقليدي الحصول على عمل مقابل أجر ثابت، إلا أن هذا الاتجاه يشهد تغيراً شيئاً فشيئاً؛ إذ شاع بين أوساط الشباب الرغبة في بدء أنشطة أعمالهم الخاصة، غير أنه يتعذر عليهم معرفة نقطة البداية، بل وفي بعض الأحيان لا يعرفون في أي قطاع من أنشطة الأعمال يبدأون نشاطهم. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان تقديم المعلومات ودعم هؤلاء الواعدين من رواد الأعمال؛ حيث ينظر ٨٣ بالمئة من المصريين إلى ريادة الأعمال باعتبارها فرصة مهنية وخياراً جيداً، غير أنهم يتمتعون بمستويات منخفضة من الخوف من الإخفاق، ولكن في الوقت نفسه مستويات محدودة من الثقة في قدراتهم ومهاراتهم ومعرفتهم بكيفية بدء مشروعهم الخاص<sup>١</sup>.

هذا وتُعد المعلومات حول ريادة الأعمال هي الخطوة الأولى ويتمثل ذلك في الإجابة على الأسئلة التالية: ما هي المتطلبات والمقومات لتكون صاحب مشروع، كيف تختار نشاط مشروعك، كيف تُجري دراسات الجدوى، كيف تُعد خطط أنشطة الأعمال، هل أنت مُلم بالنواحي المالية، ما هي المهارات اللازمة لإدارة أنشطة الأعمال، كيف تُخطط لتوسعة نشاط عملك وتحقيق النمو؟ وغيرها. وبالمثل، فإن الدراية الفنية تُعد ضرورية مُلحة، فعلى صاحب المشروع أن يكون ملماً بالجوانب الفنية لنشاطه لمعرفة أي من المؤسسات معنية بتقديم الدعم الفني و/أو التدريب المهني، والأمر الأكثر أهمية هو كيفية الحصول على مثل هذه الخدمات. ومن بين الصور الأخرى للمعلومات التي يتعين على أصحاب المشروعات توفيرها هي تلك الخاصة بالبيئة أو القطاع الذي ينتمي إليه النشاط؛ مثل التشريعات الخاصة بهذا القطاع، ومن هم الموردون أو المنافسون أو التطورات التي يشهدها السوق وظروف سوق العمل والحصول المستمر على المعلومات الدقيقة والمُحدثة.

### ٢,٢. الموقف الحالي

عادةً ما يصعب على رواد الأعمال الحصول على مختلف الأنواع من المعلومات. ويواجه مقدمو خدمات تطوير الأعمال العديد من المعوقات، منها انخفاض كفاءة التكلفة وصعوبة استرداد التكاليف والأثر والمنفعة المحدودين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضعف قدرات الموردين وإمكاناتهم، ونقص الأيدي العاملة الماهرة والمدربة وتدني مستويات المتابعة وإجراءات المراقبة وسوء التنسيق وتطوير الخدمات في أغلب الأحيان في ضوء ما يمكن تقديمه من جانب العرض وليس ما تحتاجه المشروعات بالفعل. وفيما يتعلق بحصول العاملين على المعرفة وتعزيز المهارات، فإن أنظمة التعليم والتدريب المهني الحالية عاجزة عن الوفاء باحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى طرفي نقيض، ثمة جهود بُذلت في هذا الصدد، وتكمن الحاجة في استغلال هذه الجهود وتوجيهها نحو سد الفجوات الحالية، فهناك مجموعة من البرامج التي تم تنفيذها على مدار العقد الماضي، ومنها تلك التي تستهدف الطلاب في المدارس العامة ومدارس التعليم الفني والجامعات، مثل تلك التي نفذتها «إنجاز مصر».

في سياق متصل، ساهمت حاضنات ومسرعات الأعمال كذلك في تقديم خدمات تطوير الأعمال للمشروعات، ورغم النجاح الذي شهده هذا النموذج، غير أنه لا يمكن تعميمه كأحد الوسائل للحصول على المعرفة، نظراً لمحدودية القدرات ومعايير الاختيار، الأمر الذي سيؤدي إلى الحاجة لبذل المزيد من الجهود لمنح وضمان حصول كافة أصحاب المشروعات على

<sup>١</sup> تقرير ريادة الأعمال المصري (GEM ٢٠١٦-٢٠١٧).

المعرفة والمعلومات، علمًا بأنه يتم تقديم خدمات تطوير الأعمال من قبل مؤسسات حكومية والعديد من المؤسسات غير الحكومية. ويفضل نشر الوعي حول المؤسسات المقدمة لتلك الخدمات، فإنه يُمكن بذلك تعظيم الاستفادة منها وزيادة الحاجة للمزيد من هذه المؤسسات في السوق وإحداث تأثير مُضاعف في أنشطة زيادة الأعمال.

على نحو آخر، وفيما يتعلق بالمعلومات حول بيئة عمل للمشروعات الصغيرة، فقد شهد العامين الماضيان إصدار العديد من التشريعات واللوائح والتي أخذت شكل قوانين جديدة أو تعديلات على تلك الحالية. كما كانت هذه التغييرات التشريعية والتنظيمية مصحوبة بحملات توعوية تُفسّر ما تنطوي عليه من مهام وما تُبرزه من الفرص التي تُقدمها لمجتمع الأعمال. علاوةً على ذلك، وفي جهودها الدؤوبة لإتاحة المزيد من المعلومات، أطلقت وزارة التجارة والصناعة خريطة الاستثمار الصناعي في أكتوبر ٢٠١٧ والتي تُقدم خرائط نُظم المعلومات الجغرافية حول مُقدمي الخدمات ومعلومات الأنشطة القطاعية والمناطق الصناعية في كل محافظة، وغيرها من المعلومات. كما يقوم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالإعداد لإنشاء منصة إلكترونية والتي من المُقرر أن تكون أكثر شمولية لإتاحة المعلومات حول المبادرات التي تنفذها كافة الجهات المعنية.

### ٣,٢. الأثر على السياسات

لا يزال هناك المزيد لتقديمه في مجال التدريب على زيادة الأعمال على كافة المستويات، وهو الأمر المذكور صراحةً في تقرير زيادة الأعمال العالمي لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ والذي يوضح احتلال مصر المرتبة الأخيرة في تصنيف شمل ٦٦ دولة في هذا المجال. ورُغم كافة الجهود التي تم بذلها والموجهة إلى الغالبية من غير ورواد الأعمال نحو الرغبة في بدء أنشطة أعمال خاصة خلال الأعوام الثلاثة المُقبلة، غير أن ارتفاع معدل توقف الأعمال يعكس الكم الهائل من الفرص غير المستغلة. ومن بين التدخلات الإجرائية إعداد برنامج تدريبي مجانيًا عبر الإنترنت لزيادة الأعمال، والذي من المفترض أن يصل إلى أكبر قدر ممكن من أصحاب المشروعات ورواد الأعمال في الوقت نفسه، ومحتوى موحد ومستوى جودة مرتفع. علاوةً على ذلك، هناك حاجة للمناقشة مع وزارة التربية والتعليم لبدء تضمين وحدات خاصة بزيادة الأعمال في المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية وذلك لترسيخ ثقافة زيادة الأعمال في أذهان الطلاب في مراحل مبكرة. وعلى نحوٍ مشابه، فمن المهم أيضاً أن يتم حث الجامعات على تدريس دورات تدريبية متعلقة بزيادة الأعمال، ليس فقط في كليات الأعمال، كما هو الحال، ولكن كذلك في كليات العلوم التقنية والتطبيقية والتي تتمخض عن أفكار مبتكرة بحاجة إلى تسويقها تجاريًا. وبالتوازي، فإن تكامل مبادرات حصر مقدمي الخدمات يُعد الركيزة الأساسية. وفي هذا الشأن، يعكف جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على تطوير منصة إلكترونية تفاعلية، والتي ستكون عنصرًا في غاية الأهمية، بل آلية للتحديث الدوري يجب تنفيذها وذلك لضمان استدامة هذه المنصة، إضافة إلى تحقيق التكامل مع خريطة الاستثمار الصناعي.

في السياق نفسه، فإن خدمات تطوير الأعمال بحاجة إلى أن تكون قائمة على عنصر الطلب وتبني نماذج ذات جدوى تجاريًا؛ فإن حصر مقدمي الخدمات على درجة من الأهمية ولكن الارتقاء بالخدمات ذاتها أمر لا غنى عنه. ومن شأن الخدمات المستهدفة أن تكون متماشية الأولويات القومية سواء كانت قطاعات معينة، أو مواقع جغرافية (على سبيل المثال صعيد مصر وسيناء) أو الفئات المستهدفة (مثل السيدات والشباب).

ويُلخَص الجدول ٢ الإجراءات الأساسية مُرتبةً وفقاً للإطار الزمني للتنفيذ:

### الجدول ٢: الحصول على المعرفة والمعلومات

- إعداد دليل مطبوع يتضمن معلومات حول الخدمات المالية وغير المالية المتاحة وتداولها مع أصحاب المشروعات ورواد الأعمال ممن يفضلون المعلومات المطبوعة عن استخدام المنصة الإلكترونية.
- تدشين حملة (حملات) توعوية عامة تغطي كافة التغيرات التشريعية والتي تم سَنُّها مؤخراً (على سبيل المثال قانون تنظيم الضمانات المنقولة).
- التحديث المتواصل للمنصة الإلكترونية التي سيقوم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بإطلاقها.
- تعلم ريادة الأعمال:
  - إعداد مناهج لتعليم ريادة الأعمال لمختلف المراحل التعليمية؛ بالنسبة لمراحل التعليم الأساسي يجب التركيز على ترسيخ هذه الثقافة، وبالنسبة لمراحل التعليم الثانوي والفني يكون التركيز على كيفية بدء مشروع وإدارته.
  - تدريب المعلمين على المناهج المطورة.
  - تضمين المحتوى في المناهج الدراسية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
  - إتاحة البرنامج التدريبي مجاناً على الإنترنت من خلال المنصة الإلكترونية التي يطورها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
  - تشجيع تأسيس جامعات وكليات ومدارس متخصصة في ريادة الأعمال.
- دعم خدمات تطوير الأعمال:
  - إجراء تقييم لاحتياجات المشروعات من خدمات تطوير الأعمال بحيث يشمل نوع الخدمات اللازمة والتكاليف التي يمكن لرواد الأعمال سدادها.
  - تقييم مدى استعداد واستجابة جانب العرض مع الاحتياجات المحددة.
  - تصميم خدمات جديدة لتحقيق التكامل مع الخدمات الحالي وسد الفجوة بين جانبي العرض والطلب.
  - تشجيع المشاركة في الاستبيانات والتقارير العالمية الخاصة بريادة الأعمال.

### ٣. الحصول على التمويل

#### ١,٣. نظرة عامة

يُعد الحصول على التمويل عقبة تواجه شريحة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على الساحة العالمية، وليست مصر فقط؛ فرواد الأعمال بحاجة إلى تمويل شركاتهم الناشئة، إلى جانب تمويل أنشطتها وتوسعاتها، ولكل مرحلة الوسائل التمويلية الأكثر مناسبة عن غيرها. ويستخدم غالبية رواد الأعمال رأس الماهم الخاص لتمويل أنشطتهم، ثم يلجأون إلى القروض المصرفية. ومن بين الوسائل الأخرى غير التقليدية والأقل شيوعًا بين المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر هي رأس المال المخاطر والتأجير التمويلي والتخصيم.

ومن الجدير بالذكر أن ضعف قدرة المشروعات الصغيرة على الحصول على التمويل يُعزى جزئيًا إلى مجموعة من الأسباب الأخرى غير المالية. فعلى سبيل المثال، يتعين على شريحة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تتقدم بطلبات للحصول على قروض مصرفية إثبات جدوى مشروعهم ونشاطهم، مثل تقديم خطة المشروع ودراسة الجدوى والتي بحاجة إلى عرضها على نحو جيد. وعادةً ما تنقص المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المهارات لإعداد مثل هذه المستندات، فضلاً عن ارتفاع معدلات توقف أنشطة الأعمال في مصر، الأمر الذي يجعل الأمر أكثر صعوبة أمام الشركات الناشئة.

يُذكر أن سوق التمويل في مصر يشهد تطورًا كبيرًا ويعمل كل من البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية على التنظيم الجيد للسوق في مصر. وعلى كل، تُعد الخدمات المالية متاحة أكثر من كونها بتكلفة مناسبة، لا سيما مع زيادة أسعار الفائدة على مدار الثلاثة أعوام الماضية.

#### ٢,٣. الموقف الحالي

يصعب على غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل المصرفي، وهو الأمر الذي يُعزى بصفة أساسية إلى ضعف الإلمام بالنواحي المالية وعدم القدرة على أداء مهام حفظ الدفاتر والقدرات المحدودة على إصدار قوائم مالية مراجعة وعدم كفاية الضمانات. ومن جانب البنوك، كان الإحجام يُعزى أساسًا إلى ارتفاع معدلات المخاطرة والتكاليف المرتبطة بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وكنتيجة لذلك، دشّن البنك المركزي المصري مبادرة تهدف إلى توفير ٢٠٠ مليار جنيه كائتمان مصرفي على مدار أربعة أعوام لتمويل عدد ٣٥٠ ألف مشروع صغيرة بمعدل فائدة منخفض يبلغ ٥ بالمئة فائدة متناقصة وحث البنوك على تخصيص نسبة ٢٠ بالمئة من محافظها المالية لتلك المشروعات. وبحلول مارس ٢٠١٨، كان قد تم منح نحو ٦٧ مليار جنيه مصري، مع بلوغ معدلات التعثر نسبة ١,٣ بالمئة فقط وهي نسبة في غاية الانخفاض، مما يُشجّع المزيد من البنوك على المشاركة بفعالية في هذه المبادرة.

وفيما يتعلق بالتمويل متناهي الصغر، تعتبر مصر سوقًا رائدًا، حيث شهدت برامج التمويل مستوى كبير من الرعاية من قبل المؤسسات الحكومية والجهات المانحة، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص. ورغم أن الحكومة المصرية تعتزم على المدى الطويل تعزيز السوق فيما يتعلق بالقدرات والتشريعات، غير أن قانون التمويل متناهي الصغر قد يتسبب في تفتيت السوق على المدى القصير، إلا أن ذلك لن يدوم طويلًا ومن المفترض أن يتضاءل ذلك الأمر تدريجيًا، وذلك بفضل تغيير وضع المنظمات غير الحكومية لتقع تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، وهي الخطوة التي يُتنبأ بحدوثها بدمج العديد من المنظمات غير الحكومية المتخصصة.

يُذكر أن استثمارات رؤوس الأموال الخاصة سجّلت تحسنًا كبيرًا؛ وقد تم توجيه الجهود في ذلك الصدد من خلال الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نحو دعم تأسيس صناديق الاستثمار المباشر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (صندوق



بداية) يدًا بيد مع شركات الاستثمار المباشر الجديدة التي لا تزال تُعد شركات وليدة. ويُعد دعم كافة المبادرات التي تهدف إلى تطوير المنتجات والخدمات غير التقليدية، فضلاً عن التدريب المالي وغيرها من الإجراءات المصاحبة، أمرًا لا غنى عنه لنمو المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر. في السياق نفسه، فقد شرعت الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي والتأمين والتخصيم في تحقيق نمو أنشطتها وتقديم خدماتها للمشروعات الصغيرة.

### ٣,٣. الأثر على السياسات

من منظور جانب الطلب، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى الإلمام بالنواحي المالية وخدمات تطوير الأعمال وتعلم كيفية توظيف معرفتهم على نحو يحقق متطلبات المؤسسات المالية. ومن المفترض تنفيذ المزيد من البرامج ومتابعتها لقياس نتائجها في زيادة قدرة المشروعات على الحصول على التمويل. علاوةً على ذلك، فإنه ينبغي أن تستهدف برامج زيادة الوعي هذه الفئة من المشروعات لإحاطتهم علمًا بكافة المؤسسات المالية التي يمكنهم اللجوء إليها مع تركيز خاص على الخدمات المالية غير المصرفية وغير المستغلة تمامًا، إلى جانب كيفية الحصول على مثل هذه الخدمات.

أما على جانب العرض، فإنه لا بد من بذل المزيد من الجهود، وفي سبيل ذلك، فإنه يجب أن تكون زيادة خدمات الإقراض مصحوبة بخدمات تطوير الأعمال والتي من شأنها دعم المشروعات الصغيرة وذلك لتنفيذ أنشطتها على نحو ناجح، إضافةً إلى الاستجابة السريعة لطلبات القروض. كما أنه على العاملين في المؤسسات المصرفية ومؤسسات تمويل المنتاهي الصغر الأخرى المشاركة في البرامج التدريبية لفهم الاحتياجات الخاصة بتلك المشروعات وتلبيتها. ويتعين أيضاً تعريف المؤسسات المالية بارتفاع معدلات السداد لدى المشروعات الصغيرة وذلك لتسهيل اتخاذ قرارات الائتمان. ولزيادة من المساعدة لمُسئولي المخاطر والائتمان وتحقيق مستوى مراقبة وإشراف أفضل لمبادرة البنك المركزي المصري، فإنه جاري تطوير خدمة للتصنيف الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (i-score). ولم يتم الإعلان عن التفاصيل بعد، غير أنه من المفترض أن يكون إلزامياً على كافة البنوك الاشتراك في هذا النظام. بل والأمر الأكثر أهمية هو موافاة النظام بيانات عملائهم. وعلاوةً على ذلك، فإنه يجب دعم استغلال برامج ضمان مخاطر الائتمان والوعي بها، بل وأن تكون جزءاً من مبادرة الشمول المالي للبنك المركزي المصري.

وعلى صعيد الخدمات المالية غير المصرفية، تلعب الهيئة العامة للرقابة المالية دوراً مهماً في تحقيق عملية الشمول المالي بالتوازي مع الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري في القطاع المصرفي. في السياق نفسه، يجب أن تتولي المؤسسات المالية غير المصرفية قدرًا أكبر من تلبية الطلب الكبير من جانب رواد الأعمال في المراحل المبكرة والشركات الناشئة، كما يجب أن تدرس تقديم أنشطة التأمين والتأجير التمويلي متناهي الصغر. ويوصى كذلك بتشجيع صناديق التأمين على توجيه جزء من استثماراتها إلى أنشطة رأس المال المخاطر.

ومع التطور الذي تشهده ساحة التكنولوجيا المالية وتشجيع الاقتصاد غير النقدي، فإنه ينبغي تشجيع استخدام الخدمات المصرفية عبر التليفون المحمول والمنصات والحلول الإلكترونية الأخرى، كحلول مبتكرة على مستوى المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وكذا على مستوى المؤسسات المالية كوسيلة للوصول إلى عدد أكبر من العملاء. وعلى البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية تبسيط التشريعات واللوائح التي تحكم هذه الخدمات وإجراءات ترخيصها.

ويُلخَص الجدول ٣ الإجراءات الأساسية مُرتبةً وفقاً للإطار الزمني للتنفيذ:

### الجدول ٣: الحصول على التمويل

- تطوير برامج تدريبية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بشأن الإلمام بالنواحي المالية بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري ليتم ادراجها في حزم خدمية يقدمها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والجهات الأخرى العاملة في تقديم خدمات تطوير الأعمال.
- إنشاء وحدات لتقديم الخدمات الاستشارية في البنوك لتقديم استشارات خدمات الأعمال غير المالية لأصحاب المشروعات ورواد الأعمال ممن يتقدمون بطلبات للحصول على التمويل.
- تنظيم دورات تدريبية إلزامية حول احتياجات المشروعات الصغيرة، يخضع إليها العاملون في إدارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك.
- متابعة متوسط المدة المستغرقة للرد على طلبات المشروعات للحصول على التمويل والإسراع من وتيرتها.
- الإسراع من تأسيس نظام للتصنيف الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (i-score) وإلزام البنوك بموافاة الشركة بالبيانات المتاحة لديها في هذا النظام.
- تطوير برامج خاصة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- إطلاق مبادرة بالهيئة العامة للرقابة المالية بحيث تلزم المؤسسات المالية غير المصرفية بتقديم حصة من خدماتها للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- دعم استغلال المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للخدمات المالية المتاحة:
  - إجراء استقصاء لأصحاب المشروعات حول الأسباب وراء عدم التقدم بطلبات للحصول على الخدمات المالية (المصرفية وغير المصرفية).
  - تقييم قدرات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على الحصول على التمويل (الإلمام بالنواحي المالية والجدارة الائتمانية).
  - تطوير تدريبات مخصصة وخدمات استشارية تتناسب مع المتطلبات التي يتم تحديدها.
  - تناول مخاوف أصحاب المشروعات ورواد الأعمال وأوجه قلقهم، بتقديم الأدلة والبراهين (على سبيل المثال الخوف من توقيع عقوبة السجن أو عدم الامتثال لمبادئ الشريعة).
- إعداد استراتيجية لتطوير قطاع التكنولوجيا المالية في مصر.
- تشجيع تأسيس صناديق رأس المال المخاطر وصناديق لتحويل الأبحاث إلى أفكار تجارية.
- وضع إرشادات و تنظيم التمويل الجماعي (crowdfunding).

## ٤. امتلاك المهارات الخاصة والابتكار

### ١,٤. نظرة عامة

سواء ما إذا كان المشروع كثيف العمالة أو لا، فإن كافة المشروعات بحاجة إلى عمالة مدربة ومؤهلة وذلك لتنفيذ أعمالها بنجاح، وقد تكون هذه المؤهلات في صورة معرفة فنية ودراية مهنية ومجموعة من المهارات، أو التمتع بالمهارات أو الابتكار أو الإبداع. ووفقًا لتقرير التنافسية العالمية (٢٠١٧-٢٠١٨)، تُعد عدم كفاية الأيدي العاملة المتعلمة واحدة من بين خمسة مشكلات رئيسية لممارسة أنشطة الأعمال في مصر، وهو الأمر الذي يُعزى أساسًا إلى انخفاض مستوى جودة التعليم، وقلّة البرامج التدريبية المُتخصّصة وضعف العلاقة بين صاحب العمل والعمالين، فضلًا عن عدم القدرة على جذب العمالة الماهرة واستبقائها، ناهيك عن تدني مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل، الأمر الذي يشير إلى ضعف مستوى استغلال العنصر البشري.

وفيما يتعلق بالابتكار، فإن الإنفاق العام والخاص على أنشطة البحث والتطوير متدني للغاية، مع محدودية القدرات على الابتكار، والفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات المؤسسات الصناعية.

وحتى إذا ما كانت العمالة الماهرة والتي على قدر عالٍ من التدريب والابتكار متاحة في بعض الحالات، فقد يفضلون العمل لدى شركة كبيرة لها وضعها وسمعتها في السوق والتي قد تنجح في جذبهم للعمل لديها على نحو أيسر مقارنةً بالمخاطرة والعمل لدى مشروع صغير.

### ٢,٤. الموقف الحالي

يعد امتلاك المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للموارد البشرية المؤهلة، واسعة الاطلاع والتي خضعت لقسط كبير من التعليم محدودًا. ويجري تنفيذ العديد من برامج التدريب الفني والمهني، غير أن الفجوة لا تزال كبيرة ومتسعة يصعب رؤها على المدى القصير، علاوةً على ذلك فالأمر يتعلق بجودة المحتوى وعمليتي الاختيار والتقييم، واللذان لا يتم تصميمهما بما يحقق الغرض المرجو بنجاح. وقد أدت هذه العوامل إلى أن تعمل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة لتتوافق مع محدودية مواردها.

وعلى نفس المنوال، يعوز قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر استخدام نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات المتقدمة. ومؤخرًا، فقد تأسس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ليكون تابعًا لوزارة التجارة والصناعة، والذي يشرف على هذا القطاع برمته، في محاولة لتعزيز الجهود التي تستهدف تطوير هذا القطاع وتنميته. ويضم الجهاز الجديد الصندوق الاجتماعي للتنمية ومركز تحديث الصناعة ومجلس التدريب الصناعي ومراكز التكنولوجيا والابتكار. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ربط الجهات التي تقدم الخدمات التكنولوجية بشبكة فروع الصندوق الاجتماعي للتنمية في مختلف أنحاء الجمهورية ومن ثم، زيادة الوصول إلى الخدمات التي يقدمها.

وفي جهوده لتشجيع الابتكارات القائمة على التكنولوجيا وريادة الأعمال، تم تأسيس مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال كجهة حكومية تركز على دعم الابتكار وريادة الأعمال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال حاضنات الأعمال للشركات الناشئة وتقديم التدريب وأنشطة زيادة الوعي حول حقوق الملكية الفكرية وآليات التسويق، فضلًا عن إدارة التكنولوجيا ليكون بمثابة منصة لمشاركة المعرفة والابتكار، بل والأمر الأكثر أهمية هو الوصول إلى طلاب الجامعات والمدارس.

يُعد دعم برامج التدريب الفني والمهني في غاية الأهمية، ليس فقط عن طريق مجرد زيادة أعداد البرامج، بل من خلال تحسين جودة هذه البرامج وتوافق محتوياتها ومخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات الصناعة وتقييم نتائج هذه البرامج. وهذا الربط بين احتياجات سوق العمل من ناحية والمؤسسات التعليمية والعلمية والبحثية من ناحية أخرى في حاجة إلى مزيد من الدعم وبذل الجهود.

وقد تُساهم هذه المبادرات في استغلال خريطة الاستثمار الصناعي التي تم إطلاقها مؤخرًا لمطابقة أهدافها مع الفرص المحددة والقطاعات والمواقع الجغرافية المستهدفة. ومن المُقرر أن يتولى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تنسيق مختلف هذه الجهود وذلك من خلال شبكة المكاتب الواسعة التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية سابقًا والإشراف على الأنشطة التدريبية وبرامج بناء القدرات، بما في ذلك تلك القائمة على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

في السياق نفسه، فإنه يجري تشجيع الاستثمار في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستغلال هذه الابتكارات بين قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بحيث يكون دعم هذا المفهوم قائمًا على زيادة وعي هذه المشروعات بالميزات العديدة لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ودعم المؤسسات العاملة في هذا المجال، فضلًا عن تحفيز المشروعات على الابتكار واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة. ويجب أن تُبرز الأنشطة الأخرى لزيادة الوعي بأهمية حقوق الملكية الفكرية لرواد الأعمال؛ كمطورين للابتكارات الواجب حمايتها من ناحية، وكمستخدمين قد ينتهكوا عن غير قصد البراءات وحقوق الملكية الفكرية المُسجلة. علاوةً على ذلك، ينبغي أن تركز برامج دعم الابتكار على تحويل الأفكار إلى مشروعات قابلة للتطبيق، لا سيما بين طلاب الجامعات ومراكز الأبحاث، ويجب كذلك تقديم الدعم الفني لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الراغبين في استغلال تكنولوجيا المعلومات والتي يعوزها المعلومات والقدرات الفنية لاتخاذ القرار.

وعلى نحوٍ عام، فثمة فرصة لزيادة التمويل الحكومي لدعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات في مصر وذلك من خلال تفعيل المادة (٢٣) من الدستور والتي تقضي بتشجيع البحث العلمي وتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي له تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

ويُلخَص الجدول ٤ الإجراءات الأساسية مُرتبَةً وفقاً للإطار الزمني للتنفيذ:

#### الجدول ٤: الوصول إلى الموهبة والابتكار

- تشجيع الشركات والمشروعات القائمة التي تُنظِم برامج التدريب العملي لطلاب المدارس الفنية وللعاملين في المشروعات الصغيرة، وذلك عن طريق اعتبار التكلفة ضمن أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات المسموح بخصمها ضريبياً كجزء من المصروفات.
- دعم برامج التدريب الفني والمهني:
  - إجراء استقصاء للشركات الكبيرة في قطاع التصنيع حول نوع المهارات الفنية والمهنية المطلوبة.
  - تصميم برامج للتدريب الفني والمهني تتوافق مع احتياجات الصناعة.
  - تضمين وحدات للتدريب العملي.
- إتاحة المواد الفنية عبر الإنترنت مجاناً وخاصة للقطاعات التي تتمتع بفرص واعدة لتحقيق النمو والتي لها مساهمات كبيرة في الاقتصاد الوطني.
- تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للاعتماد على ابتكارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:
  - حصر القطاعات التي تتميز بالقدرة على الابتكار.
  - تقديم خدمات استشارية وخدمات بناء القدرات مخصصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في القطاعات ذات الفرص الكبيرة والواعدة.
- وضع إطار عمل قانوني وسياسات واضحة لحاضنات ومسرعات الأعمال وأماكن العمل المشتركة.

